أثر السياستين النقدية والمالية على أداء المصارف التجارية في العراق للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٧)

أ.م.د. افتخار محمد مناحي*

المستخلص

تؤثر السياسة النقدية والمالية في أداء المصارف التجارية، فلا يمكن تصور وجود قطاع مصرفي يتضمن مصارف تجارية تعمل بشكل فعال وجيد ما لم تكن البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها تلك المصارف سليمة و مستقرة، ويتحدد تأثير هاتين السياستين في أداء المصارف التجارية من خلال مجموعة من المؤشرات التي تعكس واقع السياسة النقدية والمالية في الاقتصاد.

ويهدف البحث إلى توضيح أثر كل من السياسة النقدية والمالية في مؤشرات أداء المصارف التجارية (مصرف الرشيد ومصرف بغداد) في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٧)، وذلك باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد المراحل، لكونه يوضح المتغيرات التي لها تأثير ويستبعد التي ليس لها تأثير. وتم التوصل إلى أن السياسة المالية ليس لها تأثير في مؤشرات أداء مصرفي الرشيد و بغداد، اما مؤشرا السياسة النقدية والمتمثلان في عرض النقود والتضخم فكان لها تأثير في مؤشري الربحية والملاءة لمصرف الرشيد، أما بالنسبة لمصرف بغداد فكان لمؤشر عرض النقود تأثيرا في مؤشري السيولة والربحية فقط.

الكلمات المفتاحية: النقدية والمالية، النقدية والأداء ، المالية والأداء، النقدية والمصارف.

* كلية الادارة والاقتصاد /الجامعة العراقية

المقدمة:

تُعّـد السياســة النقديــة والمالية مــن أدوات السياســات الاقتصادية المهمة والمؤثرة في النشــاط الاقتصادي، وتســهم هاتان السياســتان في حل الكثير من المشــكلات الاقتصادية، إذ توجد علاقة بين أدواتهمــا والمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر فيهما وتتأثــر بهما. ونظراً لتعدد الآثار التي تتركها هاتان السياستان في المجالات والنواحي الاقتصادية المختلفة ومنها التأثير في أداء المصارف التجارية، تفرز عدداً من المتغيرات التي يكون لها تأثيرات مباشــرة وغير مباشــرة في أداء المصارف التجارية. ومن هنا يمكن وضع **مشكلة البحث** بالتساؤل الآتي:

هل أن السياســتين النقدية والمالية لهما تأثير متشــابه في أداء المصارف التجارية في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٧) .

أهداف البحث: يهدف البحث إلى:-

١- توضيح المتغيرات التي من خلالها تؤثر السياســة النقدية والمالية في مؤشرات أداء المصارف التجارية .

٢- توضيح مؤشرات أداء المصارف التجارية في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٧).

٣- توضيح أثر كل من السياســة النقدية والمالية في مؤشــرات أداء المصارف التجارية في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٧).

أهمية البحث:

تأتــي أهميــة البحث من أن المصارف التجاريــة تُمثل أجهزة فعالة يُعتمد عليهــا في عملية تطوير وتنمية قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة، إذ لا يقتصر نشاطها على مزاولة أعمال الصيرفة بل تتعداه إلى التهيئة لتحقيق التنمية الاقتصادية بشكل متوازن وكفء.

فرضية البحث:

يفترض البحث للسياســتين النقدية والمالية تأثير متشــابه في أداء المصارف التجارية في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٧).

منهجية البحث:

اعتمــد البحث علــى المنهج الاســتنباطي مدعوماً بالأســلوب الكمي والمتمثــل ببرنامج (SPSS) أنمــوذج الانحــدار الخطــي المتعــدد المراحــل (Multiple Linear Regression; Stepwise) لإثبات الفرضية من عدمها.

هيكلية البحث:

قُسم البحث إلى أربعة محاور، تناول المحور الأول السياسة النقدية ومؤشراته، وتطرق الثاني إلى السياسة المالية ومؤشراتها، وعنى المحور الثالث بالمصارف التجارية ومؤشرات أداءها ، في حين خصص المحور الرابع لقياس وتحليل أثر السياسة النقدية والمالية في أدائها المصارف التجارية في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٧)، واختتم البحث ببعض الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول:

السياسة النقدية و مؤشراتها.

أولاً: مفهوم السياسة النقدية وأهدافها.

عُرفت السياسة النقدية من قبل الاقتصادي (Kent)على أنها مجموعة من الاساليب والإجراءات تتبعها السلطة النقدية للرقابة على عرض النقود لبلوغ أهداف اقتصادية لتحقيق أو الاقتراب من الاستخدام الكامل. (البياتي و سمارة: ٢٠١٣، ص ٢٤٠) .

ويمكن تعريفها على أنها مجموعة من الاجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال مدة زمنية. (عبد الحميد:٢٠٠٧، ص٢٧٢) .

وعُرفت أيضاً على أنها مجموعة من الاجراءات والأدوات المباشرة وغير المباشرة التي تهدف إلى التأثير على وسائل الدفع الآنية لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال مدة زمنية معينة. (القطابري: ٢٠٠٩،ص ١٨) .

وتهدف السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، تتمثل بالآتي: (السيد علي: ١٩٩٩، ص٣٩٠) (البياتي و سمارة: مصدر سابق، ص ٢٤١) .

١) تحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي من خلال تجنب التغيرات الناجمة عن التغيرات في المستوى العام للأسعار، والتي تؤثر على قيمة العملة الوطنية محلياً ودولياً.

٢) المساهمة في تطوير المؤسسات المالية والمصرفية والأسواق التي تتعامل فيها وبما يعمل على تطوير الاقتصاد الوطني.

٣) المساهمة في تحقيق معدل نمو اقتصادي مناسب في القطاعات الاقتصادية كافة بما يحقق زيادة الدخل القومي والناتج المحلي.

٤) المساهمة في توفير المناخ الملائم لتنفيذ المشروعات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الاقتصادية التي يتطلب تطويرها وزيادة معدلات نموها بشكل يؤدي إلى زيادة الأهمية النسبية لمساهمتها في تكوين الدخل القومي مساندةً منها في عملية التنمية الاقتصادية.

٥) المساهمة في تحسين وضع ميزان المدفوعات.

أمـا أهداف السياسـة النقدية فـي العراق والتي وردت في المادة (٣) مـن قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤، فتتمثل بـالأتي: (البنك المركزي العراقي: ٢٠٠٤، ص ٣) .

١) السعي لتحقيق والحفاظ على استقرار الاسعار.

٢) تعزيز والحفاظ على نظام مالي مستقر تنافسي يستند إلى السوق.

٣) تعزيز النمو المستدام والعمالة والرخاء في العراق.

ثانياً: مؤشرات السياسة النقدية.

تتمثل مؤشرات السياسة النقدية بعدد من المتغيرات التي يكون لها تأثير مباشر وغير مباشر في أداء المصارف التجارية، ومنها الأتي: (الدعمي: ٢٠١٤، ص٢٤٨- ٢٦٠) و (فهد: ٢٠٠٩، ص٨٥)

١) مؤشر عرض النقود.

يُعّـد عـرض النقود أحد مؤشـرات السياسـة النقدية التي من خلالها يمكـن التعرف على نوع السياسـة النقدية المتبعة من قِبل السـلطة النقدية فيما إذا كانت سياسـة توسعية من خلال زيادتها لكمية عرض النقود أم سياسة انكماشية من خلال تخفيضها لكميته.

من المعروف أن عرض النقود بالمفهوم الضيق يتكون من شقين هما صافي العملة في التداول و الودائـع الجاريـة، فحـدوث أي تغير فيه يكون ناتجاًعن حدوث تغيير في أحد شـقيه أو كليهما، وهذا سـوف يترتب عليه تأثير سلبي مباشـر على أداء المصارف التجارية عندما يكون التغيير نحو الزيادة المفرطة، و ايجابي مباشـر في حالة كون التغيير يتناسـب مع مستوى النشاط الاقتصادي والمعبر عنه بالناتج المحلي الاجمالي للمحافظة على الاستقرار النقدي واستقرار المستوى العام للأسعار.

ومعنـى هـذا إن السياسـة النقدية قد نجحت إلى حدٍ ما في تحقيق الاسـتقرار النقدي (خفض و ضبط معدلات التضخم)، والذي يمثل الهدف الرئيس للسياسة النقدية.

٢) مؤشر التضخم.

يُعّـد التضخـم من مؤشـرات السياسـة النقدية الهامـة، والتي يُعتمد عليها فـي اتخاذ القرارات الخاصة بسياسة الاسعار وسعر الصرف. ويترتب على حدوث التضخم في الاقتصاد أثاراً سلبية تشمل قطاعات الاقتصاد الوطني بأكملها و لاسـيما القطاع المصرفي. فارتفاع معدلات التضخم سوف يؤدي إلـى تعقيـد أداء المصارف التجارية، لأن الافراد لا يفضلون إيداع ما بحوزتهم من أموال فائضة لدى المصـارف التجاريـة و إنما يفضلون اسـتثمارها في أنواع اخرى من الأصـول بقصد المحافظة على قيمتها.

لهذا فإن توجه البنك المركزي نحو السيطرة على السياسة الائتمانية وضبطها بصفته المسؤول المباشـر عنهـا، وتركيز السياسـة المالية على توجيه الانفاق نحو الاسـتثمار في البينـة التحتية (نحو الاسـتثمار الضروري)، فضلاً عن امتناع البنك المركزي عن تمويل عجز الموازنة العامة بالإصدار النقدي الجديد، كل هذا سـوف يوفـر البيئة الاقتصادية ذات المعدلات المنخفضة للتضخم والمسـتقرة الأمر الذي يساعد على تحسين أداء المصارف التجارية.

٣) مؤشر سعر الصرف.

يؤثر سـعر صرف العملة المحلية على أداء المصارف التجارية بشـكل مباشر وفعال من خلال تأثيـره علـى كمية ودائع الافراد لدى المصارف التجارية، فعندما يكون سـعر صـرف العملة المحلية مرتفعاً وغير مسـتقر، فأن الافراد يمتنعون عن ايداع ما بحوزتهم من أموال لدى المصارف التجارية ويتوجهون نحو اسـتثمارها في انواع أخرى من الأصول، وفي حالة كون سـعر صرف العملة المحلية منخفضاً ومسـتقراً، فأن الافراد سـوف يتجهون إلى المصارف التجارية لغرض ايداع ما بحوزتهم من أموال فائضة لديها، فنتيجة لذلك يكون أداء المصارف التجارية سليماً. معنى ذلك ان العلاقة بين سعر صرف العملة المحلية وأداء المصارف التجارية علاقة عكسية.

المحور الثاني:

السياسة المالية ومؤشراتها.

أولاً: مفهوم السياسة المالية وأهدافها.

تُعـرف السياسـة المالية على أنها مجموعة من الجهـود والمحاولات الحكومية المعتمدة لتحقيق التوظيف الأمثل من دون حدوث تضخم وذلك باستخدام السياسة الانفاقية والضريبية وسياسة الاقتراض العام، لما لهذه السياسـات من أثر واضح على مسـتوى الناتج والتوظيف الكامل في الاقتصاد الوطني. (خليل: ١٩٨٢، ص ٦٩٣)

وعُرفـت السياسـة المالية على أنها مجموعة القواعد التـي ينبغي على الحكومة والهيئات العامة تطبيقها في تحديد النفقات العامة وتأمين الموارد لسد هذه النفقات من خلال توزيع أعبائها بين الأفراد. وتعرف السياسـة المالية على أنها مجموعة من السياسـات الحكومية التي تسـتخدم الوسـائل المالية المتمثلة في النفقات العامة والضرائب والقروض والموازنة العامة لتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية. (غواصة و قطيش: ١٩٩٥ ، ص ٩- ١٣)

ويمكن توضيح أهداف السياسة المالية بالآتي: (شهاب: ١٩٩٩، ص ١٣- ١٤)

١) المحافظة على مستوى التشغيل الأمثل من خلال استخدام السياسة المالية ومكوناتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي.

٢) خفـض معدلات التضخـم والمحافظة عليها من خلال اتباع الاجراءات المالية طبقاً لنوعيته في قطاعات معينة لإعادة التوازن بين العرض والطلب الاجماليين.

٣) إعادة توزيع الدخل، ويقصد به الاهتمام بمشكلات التطور الاجتماعي وخاصة بعد تغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إذ اصبحت السياسة المالية تؤدي دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم الاقتصادات وخاصة اقتصادات الدول النامية.

ثانياً: مؤشرات السياسة المالية.

تؤثر السياسة المالية على أداء المصارف التجارية بشكل كبير وفعال، ويتضح ذلك التأثير من خلال المؤشرات التي تعكس واقع السياسة المالية في اقتصاد أي بلد، وهي كالأتي: (عبد الحميد: ٢٠٠٣، ص ٤٦- ٦٣)

١) مؤشر الإيرادات العامة.

تؤثر الإيرادات العامة تأثيراً واضحاً وكبيراً في أداء المصارف التجارية بوصفها جزءاً مهماً من الوحدات الاقتصادية المكونة للاقتصاد في أي بلد. فعندما تكون حصيلة الايرادات في اقتصاد ما تغطي نفقاته العامة وبصورة مستمرة ، فهذا يعني توفر البيئة الاقتصادية المناسبة لتحقيق أداء جيد للمصارف التجارية، لأن تلك البيئة ستولد الاستقرار الاقتصادي وفي الوقت نفسه ستوفر القدرة المالية لدى الحكومة التي بالإمكان توجيهها بأكملها أو جزء منها نحو المصارف التجارية، وبهذا تتوفر الموارد المالية اللازمة لقيام المصارف التجارية باستثمارها في المجالات المناسبة لتحقيق أداء متميز، وفي الوقت ذاته أن البيئة الاقتصادية المناسبة ستوفر بالضرورة مناخاً استثمارياً ملائماً، الأمر الذي يزيد من مقدرة المصارف التجارية على توفير التمويل لتغطية تلك الاستثمارات.

٢) مؤشر النفقات العامة.

إن توافر المقدرة المالية للحكومة بما يتوافق و نفقاتها العامة من حيث المقدار والاتجاه يساعد على توقير المتطلبات الاساسية والضرورية للبيئة الاقتصادية الملائمة لتحقيق نشاط اقتصادي متميز، وهذا بدوره سوف يؤدي إلى تحقيق الأداء المطلوب في الوحدات الاقتصادية ولاسيما المصارف التجارية. ويحدث العكس عندما تواجه عملية الانفاق العام صعوبات ومشكلات أو ضعف في المقدرة المالية للحكومة، فيحدث تدهور في المتغيرات والسياسات الاقتصادية ولاسيما السياسة الائتمانية التي بدورها تعكس أداء المصارف التجارية بوصفها جزءاً من الهيكل الاقتصادي.

٣) مؤشر الموازنة العامة.

ويمثل هذا المؤشر انعكاساً لحالة الايرادات العامة والنفقات العامة، ويشير ظهور حالة الفائض في الموازنة في الأعم الأغلب إلى أن مقدرة السياسة المالية على توفير الايرادات العامة بما يغطي قيمة النفقات العامة وبشكل مستمر، وهذا سيؤدي إلى ظهور أثار ايجابية للسياسة المالية على البيئة الاقتصادية بشكل عام وعلى أداء المصارف التجارية بشكل خاص، وهذا يترك انطباعاً جيداً عن السياسة المالية القائمة. أما في حالة ظهور حالة عجز في الموازنة، فأنه يُشير إلى التوسع في الانفاق العام مقابل انخفاض الايرادات العامة، واستمرار حالة العجز في الموازنة العامة يعمل على تدهور

الاوضاع الاقتصادية نتيجة لضعف المقدرة المالية للحكومة، الأمر الذي سيؤدي إلى ظهور أثار سلبية للسياسة المالية على البيئة الاقتصادية بشكل عام وأداء المصارف التجارية بشكل خاص.

المحور الثالث:

المصارف التجارية ومؤشرات أدائها.

أولاً: المصارف التجارية.

يُعرف المصرف التجاري على أنه أحد مؤسسات سوق النقود التي تتعامل في أدوات الائتمان القصيرة الأجل (باشا: ١٩٨٩، ص٣٦). وعُرف على انه مؤسسة مالية تخضع للقوانين والتشريعات المصرفية، وتهدف إلى تحقيق الربح من خلال نشاطها المصرفي والمتمثل في قبولها للودائع المختلفة وتقديم الخدمات المصرفية المتنوعة، فضلاً عن منحها الائتمان بشتى أنواعه. (البياتي و سمارة: ٢٠١٣، ص ١٥٤)

تُسمى بمصارف الودائع وتُعرف على أنها أحد المؤسسات المالية التي تقوم بمهمة اساسية تقتصر عليها دون غيرها من المؤسسات المالية، تتمثل في قبولها للودائع تحت الطلب التي يمكن السحب عليها بواسطة الشيكات من قبل المودعين في أي وقت يشاؤون بعد ايداعها. (الشمري: ١٩٨٨، ص ١٢٠).

ثانياً: مؤشرات أداء المصارف التجارية.

توجد مؤشرات عدة لتقييم أداء المصارف التجارية، تتمثل بالآتي:

١- مؤشر السيولة.

لقد احتلت المصارف التجارية أهمية كبيرة بين مؤسسات الجهاز المصرفي بصفتها الوعاء الذي تتجمع فيه المدخرات وتقوم بتوظيفها في أوجه الاستثمار المختلفة و لاسيما القروض، وهذا متأتٍ من حرصها على تلبية رغبات المودعين والمقترضين (المدخرين والمستثمرين) في السحب والإيداع، وتجنباً لموجات السحب المفاجئ التي قد تعجز المصارف عن مواجهتها عند توسعها في منح القروض، فأصبح من الضروري على المصارف الاحتفاظ بجزء من مواردها على شكل نقود سائلة مضحية بما تحصل عليه من ارباح فيما لو وظفت تلك الموارد. (السيسي: ١٩٩٧، ص٣٤٠)، وأهم مقاييس مؤشر السيولة الآتي: (عبد الحميد: ٢٠٠٧، ص ١٨٣)

أ) النقدية لدى المصرف/ إجمالي الموجودات.

تعني زيادة هذه النسبة أن المصرف التجاري لديه القدرة العالية على تلبية طلبات المودعين. وانخفاضها عن المعدلات الطبيعية يعني مواجهة المصرف اخطار عدة مثل؛ خطر التمويل وخطر السحب.

ب) النقدية لدى المصرف/ إجمالي الودائع.

توضح هذه النسبة قدرة المصرف على تلبية التزاماته من النقدية المتوفرة لديه في الصندوق، وأرصدته لدى المصارف الأخرى. وينبغي على المصرف تجنب الافراط في ارتفاعها أو انخفاضها.

٢- مؤشر الربحية.

يُعّد الربح المؤشر المهم في استمرار أداء المصارف التجارية وتوسعها، ويعزز من قدرتها على البقاء والمنافسة، فضلاً عن ضمان الاستقرار من خلال تعزيزها لثقة الزبائن والمتعاملين معها. ويمكن توضيح أهم مقاييس هذا المؤشر بالآتي: (عبد الحميد: ٢٠٠٧، ص ١٩٩).

أ) معدل العائد / حق الملكية.

يُعّد من أهم مقاييس مؤشر الربحية كفاءة في استخدام الاموال، ويسعى المصرف إلى زيادته دائماً بما يتناسب وحجم المخاطر التي قد يتعرض المساهمون لها. ويُعبر عن صافي الربح الذي تحققه كل وحدة من وحدات حقوق الملكية للمصرف.

ب) معدل العائد/ أجمالي الايرادات.

توضح الأهمية النسبية لصافي الربح (العائد) الذي يحققه المصرف التجاري إلى إجمالي ايراداته، وتدل زيادة هذه النسبة على زيادة كفاءة الأداء المالي للمصرف.

٣- مؤشر ملاءة رأس المال.

يُقصد بالملاءة قدرة رأس مال المصرف على امتصاص الصدمات كافة وتغطية الخسائر التي يتعرض لها. لكونه يُعّد الدرع الواقي الذي تتسلح به إدارة المصرف لتغطية احتياجاته من المعدات والتجهيزات وغيرها من الأصول الثابتة وتحقيق الأرباح، فضلاً عن ما يمّكنه من مواجهة الخسائر أو المخاطر وبالذات المخاطر الائتمانية اثناء مزاولة نشاطه المصرفي، والتي تؤدي إلى تدهور قيمة الأصول المتواجدة بشكل قروض وسلف.

وتتصف رؤوس الأموال في المصارف التجارية بالصغر النسبي مقارنة بمقدار الودائع لديها، الأمر الذي يترتب عليه ضعف في هامش الأمان للمودعين. لذا ينبغي على المصارف المحافظة على ملاءة رؤوس أموالها لتتمكن من اجتذاب الودائع الكافية لتأمين احتياجاتها المالية، ومن ثم ضمان أدائها بشكل سليم ومتميز. ومن أهم مقاييس مؤشر ملاءة رأس المال الآتي:- (فهد: مصدر سابق، ص ٦٤- ٦٥)

أ) نسبة حق الملكية/ إجمالي الموجودات.

توضح هذه النسبة مدى اعتماد المصرف على رأس ماله في تكوين الموجودات، ويسعى المصرف إلى الحفاظ على ثبات معدلاتها، وعدم انخفاضها مقارنة بالأعوام السابقة مع مراعاة ما يقرره البنك المركزي الذي يدعم بدوره هذه النسبة لغرض حماية أموال المودعين.

ب) نسبة حق الملكية/ اجمالي الودائع.

تفسـر هذه النسـبة اعتماد المصارف التجارية على حقوق الملكية بصفتها مصدراً من مصادر التمويـل، فضلاً عن قدرة المصـارف على رد الودائع إلى اصحابها من الأموال التي تملكها. ويُشـير ارتفاع هذه النسبة إلى القدرة العالية لدى المصارف على حماية أموال المودعين.

٤ـ مؤشر توظيف الأموال.

يقصـد بهـا قدرة المصارف التجاريـة على توظيف ما متاح لديها من مـوارد وأموال في مجال السياسة الائتمانية، وما ينتج عنها من عوائد، ومن أهم مقاييس هذا المؤشر الآتي: (فهد: المصدر نفسه، ص٦٧)

أ) نسبة إجمالي الايرادات / إجمالي الاستثمارات.

توضح كفاءة أداء المصرف في الاسـتثمار، فكلما ارتفعت هذه النسـبة ، فأن حصيلة الايرادات الناتجة عن الاستثمارات المختلفة في المصرف سترتفع، وينبغي على المصرف الاستمرار في مراقبة على أن تكون مرتفعة دائماً، لأن ذلك يعني توجه المصرف نحو الاستثمارات في أفضل المجالات.

ب) نسبة إجمالي الاستثمارات / إجمالي الودائع.

تعني مدى توظيف المصارف للودائع، ومنها يتعرف على طبيعة السياسـة الائتماني المتبعة من قِبل المصارف فيما إذا كانت سياسة ائتمانية توسعية ام انكماشية.

المحور الرابع:

قياس وتحليل أثر السياسة النقدية والمالية في أداء المصارف التجارية في العراق للمدة (٢٠٠٤ـ ٢٠١٧) .

أولاً: توصيف الأنموذج القياسي.

لغرض قياس أثر السياسة النقدية والمالية في أداء المصارف التجارية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)، حُـددت عينـة البحث بمصرف تجـاري حكومي يتمثل بمصرف الرشـيد ومصرف تجاري خـاص يتمثـل بمصرف بغداد، والأسـباب وراء ذلك تتمثل فـي صعوبة الحصول علـى البيانات من مصادرها الرئيسـة، فضلاً عن اقتراب العمر التأسيسـي لهما، ولكون مصرف بغداد من بين العشـر شركات الأكثر تداولاً في سوق العراق للأوراق المالية وأكثر الشركات العاملة في السوق افصاحاً عن المعلومات وعلى وفق ما ذكر في التقرير السنوي للسوق لعام ٢٠١٦.

وقـد تـم اعتمـاد برنامج (SPSS) في اسـتخدام اسـلوب الانحـدار الخطي المتعـدد المراحل (Multiple Linear Regression; Stepwise) لكونه الأسلوب الذي يقوم على تحديد المتغيرات المسـتقلة المؤثرة في المتغير التابع، ويسـتبعد المتغيرات المسـتقلة التي ليس لها تأثير عليه.(بشـير: ٢٠٠٣، ص١٦٦-١٦٩) ويمكن توضيح المتغيرات التابعة و المستقلة الداخلة في الأنموذج، وكالآتي:

١ـ المتغيرات التابعة.

يتضمن الأنموذج القياسي لكل مصرف من عينة البحث أربعة متغيرات تابعة خاصة بمؤشرات أداء المصارف التجارية، وهي:

أ) مؤشر السيولة (Y1): اعتمد على النسبة الأولى للسيولة والمتمثلة في النقدية لدى المصرف إلى أجمالي الموجودات، وتمثل المتغير التابع الأول، وتعني زيادة هذه النسبة أن المصرف التجاري لديه القدرة العالية على تلبية طلبات المودعين.

ب) مؤشر الربحية (Y2): اعتمد على النسبة الأولى لهذا المؤشر والمتمثلة في (العائد/ حق الملكية) بوصفه المتغير التابع الثاني الذي يمثل أداء المصرف التجاري، ويسعى المصرف إلى زيادته باستمرار.

ت) مؤشر ملاءة رأس المال (Y3): أُعتُمد على النسبة الأولى التي تمثل نسبة حق الملكية/ أجمالي الموجودات، ويعني ارتفاع هذه النسبة أن المصرف التجاري يعتمد بشكل أكبر على رأس المال مقارنة باعتماده على موجوداته، ويسعى المحافظة على أن تكون ثابتة.

ث) مؤشر توظيف الأموال (Y4):مد على النسبة الأولى ايضاً، و التي تمثل نسبة أجمالي الايرادات/ أجمالي الاستثمارات بوصفها المتغير التابع الذي يمثل أداء المصرف، ويُشير ارتفاع هذه النسبة إلى توجيه المصرف استثماراته نحو المجالات الأفضل.

٢ـ المتغيرات المستقلة.

يشتمل الأنموذج القياسي على ستة متغيرات تُعبر عن مؤشرات كل من السياسة النقدية والمالية، والتي تتمثل بالأتي:

أ) متغيرات السياسة النقدية.

* عرض النقود بالمفهوم الضيق (M1): وتكون طبيعة علاقته بمؤشرات أداء المصارف التجارية عكسية.

* سعر الصرف (ER): يرتبط بعلاقة عكسية مع بمؤشرات أداء المصارف التجارية.

* التضخم (Inf): يرتبط بعلاقة عكسية مع مؤشرات أداء المصارف التجارية.

ب) متغيرات السياسة المالية.

* الايرادات العامة (R): وتكون طبيعة علاقتها بمؤشرات أداء المصارف التجارية طردية.

* النفقات العامة (EXP): طبيعة علاقة النفقات العامة بمؤشرات أداء المصارف التجارية طردية.

* الموازنة العامة (Bud): ترتبط بعلاقة طردية مع مؤشـرات أداء المصارف التجارية. أي كلما تحقق فائض أكبر في الموازنة دل ذلك على أن أداء المصارف التجارية سيكون أفضل.

ثانياً: بناء الأنموذج القياسي.

بعد مرحلة توصيف المتغيرات الداخلة في الأنموذج لابد من صياغة الانموذج القياسي الخاص بها، ويكون كالآتي:

$$Yij= f (M1, ER ,Inf, R, EXP, Bug)$$

إذ إن:

j = تمثل عدد المتغيرات المستقلة.

$$Y_{ij} = B0-B1M1-B2ER-B3Inf+B4R+B5EXP+B6Bug+ Ui$$

ثالثاً: قياس وتحليل أثر السياسة النقدية والمالية في مؤشرات أداء المصارف التجارية عينة البحث.

استناداً إلى أسلوب الانحدار الخطي المتعدد المراحل يتم ادخال المتغيرات الواحد تلو الأخر إلى الأنموذج، علماً أن المتغير الداخل (المستقل) يكون عرضة للاستبعاد في الخطوات اللاحقة من التحليل إذا ثُبت عدم معنويته بوجود المتغيرات الأخرى.

فتحليل البيانات الواردة في الجدولين (١ و٢) والموضحة للمتغيرات المستقلة المتمثلة بمؤشرات كل مـن السياسـتين النقديـة والمالية، و كذلـك المتغيرات التابعـة المعبرة عن مؤشـرات أداء كل من مصرفي الرشيد وبغداد في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٧) باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد المراحل، كانت نتائج التحليل كالآتي:

جدول (١)

متغيرات النماذج القياسية لمصرف الرشيد

السنة	مؤشرات أداء المصرف الرشيد				مؤشرات السياسة النقدية * مليون دينار			مؤشرات السياسة المالية * مليون دينار		
	مؤشر السيولة (Y_1)	مؤشر الربحية (Y_2)	مؤشر الملاءة (Y_3)	مؤشر التوظيف (Y_4)	عرض النقود (M_1)	سعر الصرف (ER)	التضخم (Inf)	الايرادات العامة (R)	النفقات العامة (EXP)	الموازنة العامة (Bud)
2004	0,345	1,630	0,009	0,058	10148626	1453	27	32982739	32117491	865248
2005	0,505	0,964	0,003	0,037	11399125	1469	37	40502890	26475175	14127715
2006	0,455	3,284	0,059	0,067	15460060	1467	53,2	49063361	38076795	10986566
2007	0,312	3,947	0,008	0,368	21721167	1255	30,8	54599451	39031232	15568219
2008	0,552	1,616	0,010	0,275	28189934	1193	2,7	80252182	59403375	20848807
2009	0,471	7,143	0,001	0,055	37300030	1170		55209353	52567025	2642328
2010	0,539	0,107	0,013	0,057	51743489	1170	2,4	70178223	70134201	55022
2011	0,537	0,104	0,011	0,090	62473929	1170	5,6	108807392	78757666	30049726
2012	0,501	0,455	0,006	0,123	63735871	1166	6,1	119817224	105139576	14677648
2013	0,580	0,329	0,006	0,279	73830964	1166	1,9	113840076	119127556	(5287480)
2014	0,389	0,397	0,005	0,189	72692448	1188	2,2	105609846	113473517	(7863671)
2015	0,345	0,107	0,007	0,112	65435425	1190	1,4	72546345	82813611	(10267266)
2016	0,230	0,454	0,008	0,110	70733027	1190	0,4	53413446	73571003	(20157551)
2017	0,255	0,343	0,007	0,076	71161551	1190	0,2	77335955	75490115	1845840

*المصدر: البيانات البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية ، للأعوام (٢٠٠٤ – ٢٠١٧)

جدول (٢)

متغيرات النماذج القياسية لمصرف بغداد

السنة	مؤشرات أداء مصرف بغداد				مؤشرات السياسة النقدية* / مليون دينار			مؤشرات السياسة المالية* / مليون دينار		
	مؤشر السيولة (Y_1)	مؤشر الربحية (Y_2)	مؤشر الملاءة (Y_3)	مؤشر التوظيف (Y_4)	عرض النقود (M_1)	سعر الصرف (ER)	التضخم (Inf)	الايرادات العامة (R)	النفقات العامة (EXP)	الموازنة العامة (Bud)
2004	0,264	0,303	0,140	0,184	10148626	1453	27	32982739	32117491	865248
2005	0,513	0,024	0,232	0,065	11399125	1469	37	40502890	26475175	14127715
2006	0,566	0,141	0,180	0,182	15460060	1467	53,2	49063361	38076795	10986566
2007	0,442	0,295	0,209	0,264	21721167	1255	30,8	54599451	39031232	15568219
2008	0,377	0,232	0,170	0,118	28189934	1193	2,7	80252182	59403375	20848807
2009	0,595	0,145	0,136	0,245	37300030	1170		55209353	52567025	2642328
2010	0,595	0,115	0,124	0,314	51743489	1170	2,4	70178223	70134201	55022
2011	0,544	0,150	0,160	0,299	62473929	1170	5,6	108807392	78757666	30049726
2012	0,625	0,121	0,160	0,262	63735871	1166	6,1	119817224	105139576	14677648
2013	0,575	0,110	0,165	0,206	73830964	1166	1,9	113840076	119127556	(5287480)
2014	0,543	0,095	0,160	0,167	72692448	1188	2,2	105609846	113473517	(7863671)
2015	0,562	0,021	0,173	0,307	65435425	1190	1,4	72546345	82813611	) (10267266
2016	0,682	0,072	0,236	6,466	70733027	1190	0,4	53413446	73571003	) (20157551
2017	0,686	0,022	0,254	4,983	71161551	1190	0,2	77335955	75490115	1845840

*المصدر: البيانات البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية ، للأعوام (٢٠٠٤ – ٢٠١٧)

١- تحليل بيانات مصرف الرشيد باستخدام طريقة Stepwise

أ) مؤشر السيولة (Y_1) لمصرف الرشيد وعلاقته بالمتغيرات المستقلة المتمثلة بمؤشرات السياسة النقدية (M_1, ER,Inf) والمالية (R, EXP,Bud).

لم يظهر تحليل الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة stepwise أي تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة الستة على مؤشر السيولة في مصرف الرشيد.

ب) مؤشر الربحية (Y_2) لمصرف الرشيد وعلاقته بالمتغيرات المستقلة بمؤشرات السياسة النقدية (M_1, ER,Inf) والمالية (R, EXP,Bud).

لقد أظهر التحليل أن هنالك متغيراً أساسياً واحداً من بين المتغيرات الستة المستقلة الداخلة في الأنمـوذج يؤثر في أداء مصرف الرشـيد من ناحية الربحية، ويتمثـل في عرض النقود **(M_1)** وكانت النتائج كالآتي:

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	678[a].	460.	415.	2.265385
a. Predictors: (Constant), M1				

يتضـح من قيمة معامل التحديد البالغة(٠,٤٦) أن الأنموذج اسـتطاع تفسـير (٤٦٪) من التغيرات الحاصلة في ربحية مصرف الرشيد للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٧).

وجدول تحليل التباين الآتي يظهر التأثير المعنوي لمتغير عرض النقود على متغير الربحية، إذ ظهرت قيمة Sig والبالغة (٠,٠٠٨) أقل من مستوى معنوية (٠,٠٥)، وهذا ما يؤكد معنوية الأنموذج المقدر أو معنوية المعادلة التقديرية.

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	.Sig
1	Regression	52.434	1	52.434	10.217	008[b].
	Residual	61.584	12	5.132		
	Total	114.017	13			
a. Dependent Variable: y2						
b. Predictors: (Constant), M1						

وتبيـن نتائـج الجدول الآتي مسـتوى التأثير ونوعه من خلال مشـاهدة قيمـة معاملات أنموذج الانحدار.

Coefficients[a]						
Model B		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	.Sig
		Std. Error	Beta			
1	(Constant)	5.878	1.325		4.437	001.
	M1	-8.038E-8	000.	678-	-3.196-	008.
a. Dependent Variable: y2						

إذ سيكون أنموذج الانحدار الخطي كالآتي:

$$Y2 = 5.878 - (8.038E^{-8})\ M1$$

والذي يظهر تأثيراً معنوياً عكسياً لعرض النقود على متغير الربحية، إذ كلما زاد عرض النقود وحدة واحدة سيقل متغير الربحية بمقدار($-8.038E^{-8}$)، وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي.

ت) مؤشر الملاءة (Y_3) لمصرف الرشيد وعلاقته بالمتغيرات المستقلة بمؤشرات السياسة النقدية (M_1 ER,Inf) والمالية (R, EXP,Bud).

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	847[a].	718.	695.	007833.
a. Predictors: (Constant), Inf				

لقد أظهر التحليل أن هنالك متغيراً أساسياً واحداً من بين المتغيرات الستة المستقلة الداخلة في الأنموذج يؤثر في أداء مصرف الرشيد من ناحية الملاءة، ويتمثل في التضخم (Inf) وكانت النتائج كالآتي:

يتضح من قيمة معامل التحديد البالغة (0,718) ، أن الأنموذج استطاع تفسير (72%) من التغيرات الحاصلة في ملاءة مصرف الرشيد للمدة (2004- 2017) و الـ (28%) منها تعود إلى متغيرات غير داخلة في الأنموذج.

وجدول تحليل التباين الآتي يُظهر التأثير المعنوي لمتغير عرض النقود على متغير الربحية، إذ ظهرت قيمة Sig والبالغة (0,000) أقل من مستوى معنوية (0,05)، وهذا ما يؤكد معنوية الأنموذج المقدر أو معنوية المعادلة التقديرية.

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	.Sig
1	Regression	002.	1	002.	30.589	000[b].
	Residual	001.	12	000.		
	Total	003.	13			
a. Dependent Variable: y3						
b. Predictors: (Constant), Inf						

ويبين الجدول الأتي مستوى التأثير ونوعه من خلال مشاهدة قيمة معاملات أنموذج الانحدار.

Coefficients[a]						
Model B		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	.Sig
		Std. Error	Beta			
1	(Constant)	004.	002.		1.782	100.
	Inf	$7.993E^{-5}$	000.	847.	5.531	000.
a. Dependent Variable: y3						

إذ سيكون أنموذج الانحدار الخطي كالآتي:

$$Y3 = 0.004 + (7.993E^{-5})\ Inf$$

والـذي يظهـر تأثيراً معنوياً طردياً لمتغير التضخم على مؤشـر الملاءة في مصرف الرشـيد ، إذ كلما زاد التضخم وحدة واحدة سـيزداد مؤشـر الملاءة بمقدار(E-٧,٩٩٣°)، وهذا لا يتفق والمنطق الاقتصادي.

ت) مؤشـر التوظيف (Y4) لمصرف الرشـيد وعلاقته بالمتغيرات المسـتقلة بمؤشرات السياسة النقدية (M1, ER,Inf) والمالية (R, EXP,Bud).

لم يُظهر التحليل أياً من المتغيرات المستقلة الستة له تأثيرمعنوي على مؤشر توظيف الأموال في مصرف الرشيد للمدة موضوع البحث. معنى هذا أن مؤشرات السياسة النقدية والمالية المذكورة لم يكن لها تأثير معنوي على مؤشر توظيف الاموال في مصرف الرشيد لتلك المدة.

ب) تحليل بيانات مصرف بغداد باستخدام طريقة Stepwise

أ) مؤشـر السـيولة (Y_1) لمصرف بغداد وعلاقته بالمتغيرات المستقلة بمؤشرات السياسة النقدية (M_1, ER,Inf) والمالية (R, EXP,Bud).

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	683[a].	467.	422.	086995.
a. Predictors: (Constant), M1				

لقد أظهر التحليل أن هنالك متغيراً أساسـياً واحداً من بين المتغيرات السـتة المسـتقلة الداخلة في الأنمـوذج يؤثر فـي أداء مصرف بغداد من ناحية السـيولة، ويتمثل في عـرض النقود **(M_1)** وكانت النتائج كالآتي:

يتضح من قيمة معامل التحديد البالغة(0,47) أن الأنموذج استطاع تفسير (47%) من التغيرات الحاصلة في مؤشـر السـيولة لمصرف بغـداد للمدة (2004- 2017)، وأن الــ (35%) من التغيرات تفسرها متغيرات لم تدخل في الأنموذج.

وجدول تحليل التباين الآتي يظهر التأثير المعنوي لمتغير عرض النقود على متغير السيولة، إذ ظهرت قيمة Sig والبالغة (0,007) أقل من مستوى معنوية (0,05)، وهذا ما يؤكد معنوية الأنموذج المقدر أو معنوية المعادلة التقديرية.

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	.Sig
1	Regression	079.	1	079.	10.494	007[b].
	Residual	091.	12	008.		
	Total	170.	13			
a. Dependent Variable: y1						
b. Predictors: (Constant), M1						

ويتبين من الجدول الآتي مستوى التأثير ونوعه من خلال مشاهدة قيمة معاملات أنموذج الانحدار.

Coefficients[a]						
Model B		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	.Sig
		Std. Error	Beta			
1	(Constant)	394.	051.		7.746	000.
	M1	$3.128E^{-9}$	000.	683.	3.239	007.
a. Dependent Variable: y1						

إذ سيكون أنموذج الانحدار الخطي كالآتي:

$$Y1=0.394+(3.128E^{-9})\ M1$$

والـذي يظهر تأثيراً معنويـاً طردياً لعرض النقود على متغير السـيولة، إذ كلما زاد عرض النقود وحدة واحدة سيزداد متغير السيولة بمقدار($3.128E^{-9}$)، وهذا لا يتفق والمنطق الاقتصادي.

ب) مؤشر الربحية (Y2) لمصرف بغداد وعلاقته بالمتغيرات المستقلة بمؤشرات السياسة النقدية (M1, ER,Inf) والمالية (R, EXP,Bud).

لقد أظهر التحليل أن هنالك متغيراً أساسـياً واحداً من بين المتغيرات السـتة المسـتقلة الداخلة

فــي الأنمــوذج يؤثر في أداء مصرف بغداد من ناحية الربحية، ويتمثل في عرض النقود **(M_1)** وكانت النتائج كالآتي:

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	557[a].	311.	253.	078893.
a. Predictors: (Constant), M1				

يتضح من قيمة معامل التحديد البالغة(0,31) أن الأنموذج استطاع تفسير (31%) من التغيرات الحاصلــة فــي مؤشــر الربحية لمصرف بغــداد للمــدة (2004- 2017)، وأن الــ (69%) الباقية من التغيرات تفسرها متغيرات لم تدخل في الأنموذج.

وجدول تحليل التباين الآتي يُظهر التأثير المعنوي لمتغير عرض النقود على متغير الربحية، إذ ظهرت قيمة Sig والبالغة (0,038) أقل من مستوى معنوية (0,05)، وهذا ما يؤكد معنوية الأنموذج المقدر أو معنوية المعادلة التقديرية.

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	.Sig
1	Regression	034.	1	034.	5.405	038[b].
	Residual	075.	12	006.		
	Total	108.	13			
a. Dependent Variable: y2						
b. Predictors: (Constant), M1						

ويبين الجدول الآتي مستوى التأثير ونوعه من خلال مشاهدة قيمة معاملات أنموذج الانحدار.

Coefficients[a]						
Model B		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	.Sig
		Std. Error	Beta			
1	(Constant)	227.	046.		4.926	000.
	M1	$-2.036E^{-9}$	000.	557-	-2.325-	038.
a. Dependent Variable: y2						

إذ سيكون أنموذج الانحدار الخطي كالآتي:

والذي يظهر تأثيراً معنوياً عكسـياً لعرض النقود على متغير الربحية، إذ كلما زاد عرض النقود وحدة واحدة سيقل متغير الربحية بمقدار($-2.036E^{-9}$)، وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي.

ت) مؤشـر الملاءة (Y_3) لمصرف بغداد وعلاقته بالمتغيرات المستقلة بمؤشرات السياسة النقدية (M_1, ER,Inf) والمالية (R, EXP,Bud).

لم يُظهر التحليل أي من المتغيرات المستقلة الستة له تأثيراً معنوياً على مؤشر ملاءة رأس المال في مصرف بغداد للمدة (2004- 2017). يُفهم من هذا أن مؤشرات السياسة النقدية والمالية المذكورة لم يكن لها تأثيرمعنوي على مؤشر ملاءة رأس المال في مصرف بغداد لتلك المدة.

ث) مؤشر التوظيف (Y_4) لمصرف بغداد وعلاقته بالمتغيرات المستقلة بمؤشرات السياسة النقدية (M_1, ER,Inf) والمالية (R, EXP,Bud).

لم يُظهر التحليل أي من المتغيرات المسـتقلة السـتة له تأثيراً معنوياً على مؤشر توظيف الأموال في مصرف بغداد للمدة (2004- 2017). ومعنى هذا أن مؤشـرات السياسة النقدية والمالية المذكورة لم يكن لها تأثيراً معنوياً على مؤشر توظيف الاموال في مصرف بغداد لتلك المدة.

الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: الاستنتاجات.

أ -إن مؤشــرات السياســة المالية المتمثلة في الايرادات والنفقات والموازنة العامة لم يكن لها تأثير على مؤشرات أداء كل من مصرف الرشيد وبغداد.

2-إن مؤشــرات السياســة النقدية المتمثلة في عرض النقود الضيق وسعر الصرف والتضخم كان لها تأثير متباين على مؤشرات أداء كل من مصرف الرشيد وبغداد، وكالأتي:

أ) مصرف الرشيد :

- لم يكن لمؤشرات السياسة النقدية أي تأثير معنوي على مؤشر السيولة ومؤشر توظيف الأموال لمصرف الرشيد طوال مدة البحث.

- عرض النقود كمؤشر من مؤشرات السياسة النقدية يؤثر تأثيراً عكسياً على أداء مصرف الرشيد من ناحية مؤشر الربحية، وهذا يتفق والمنطق الاقتصادي.

- التضخم كمؤشــر من مؤشرات السياسة النقدية يؤثر تأثيراً طردياً على أداء مصرف الرشيد من ناحية مؤشر ملاءة رأس المال، وهذا لا يتفق والمنطق الاقتصادي.

ب) مصرف بغداد :

- عرض النقود كمؤشر من مؤشرات السياسة النقدية يؤثر تأثيراً طردياً على أداء مصرف بغداد من ناحية مؤشر السيولة، وهذا لا يتفق والمنطق الاقتصادي.

- عرض النقود كمؤشــر من مؤشــرات السياسة النقدية يؤثر تأثيراً عكسياً على أداء مصرف بغداد من ناحية مؤشر الربحية، وهذا يتفق والمنطق الاقتصادي.

- لم يكن لمؤشرات السياسة النقدية أي تأثير معنوي على مؤشر ملاءة رأس المال ومؤشر توظيف الأموال لمصرف بغداد طوال مدة البحث.

3- يتضــح من نتائج التحليل الكمي أن السياســتين النقدية والمالية ليس لهما تأثير متشــابه في أداء مصرفي الرشيد ومصرف بغداد للمدة (2004- 2017).

4- إن أداء المصارف ســواء كانت عامة أم خاصة يتأثر بمؤشرات السياسات الاقتصادية الأخرى والمتمثلة في؛ مثلاً السياسة الاستثمارية و التجارية.

ثانياً:

التوصيات.

١- ضرورة سعي السلطة النقدية إلى المحافظة على معدلات نمو عرض النقود بما يتسق والنشاط الاقتصادي من ناحية، وان تكون الأهمية النسبية للودائع إلى عرض النقود أكبر من نظيرتها لصافي العملة في التداول إلى عرض النقود.

٢- ضرورة بذل الجهود الحثيثة من قبل السلطة النقدية على خفض معدلات التضخم والمحافظة عليها منخفضة كهدف من أهداف السياسة النقدية في العراق.

٣- ضرورة الافصاح والشفافية في نشر البيانات المتعلقة بالمصارف التجارية وبالذات العامة لغرض إعداد الدراسات من قبل الباحثين التي تدعم وتطور العمل المصرفي في العراق.

٤- ضرورة التوأمة بين المصارف والجامعات من خلال قيام إدارات المصارف بإعداد موضوعات حول المشكلات التي تعترض العمل المصرفي, وتقديمها إلى الجامعات المعنية بهذا الأمر لغرض دراستها والبحث فيها من قبل الباحثين وتقديم الحلول والمعالجات لها.

المصادر

١- البياتي. طاهر فاضل و سماره. ميرال روحي، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط ١، دار وائل للنشر، ٢٠١٣.

٢- عبد الحميد. عبد المطلب، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ١٩٩٧.

٣- القطابري. محمد ضيف الله، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية- تحليلية- قياسية)، ط١، دار غيداء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.

٤- علي. عبد المنعم السيد، اقتصاديات النقود والمصارف، ط١، الاكاديمية للنشر، المفرق، المملكة الاردنية الهاشمية، ١٩٩٩.

٥- جريدة الوقائع العراقية، قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦)، المادة (٣)، ٢٠٠٤.

٦- الدعمي. عباس كاظم، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، ط٢، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤.

٧- فهد نصر مزنان، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.

٨- خليل. ســامي، النظريات والسياســات النقدية والمالية، ط١، شــركة كاظمة للنشــر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩ ٢.

٩- حسين. عواضة و قطيش. عبد الرؤوف، المالية العامة (الموازنة- الضرائب- الرسوم) دراسة مقارنة، ط١، دار الخلود للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٥.

١٠- شــهاب. مجدي محمود، الاقتصاد المالي – نظرية مالية الدولة والسياســة للنظام الرأسمالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، ١٩٩٩.

١١- باشا. زكريا عبد الحميد، نقود وبنوك من وجهة نظر اسلامية، ط١، لجنة البحوث والتدريب، كلية التجارة، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٩.

١٢- الشمري. ناظم محمد نوري، النقود والمصارف، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، ١٩٨٨.

١٣- السيســي. صلاح الدين حســن، الادارة العلمية للمصارف التجارية وفلســفة العمل المصرفي المعاصر، ط١، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩٧.

١٤- عبــد الحميد. عبــد المطلب، اقتصاديات النقود والبنوك – الاساســيات والمســتحدثات، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٧.

١٥- بشير. سعد زغلول، دليلك إلى البرنامج الاحصائي SPSS، الاصدار العاشر، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، بغداد، ٢٠٠٣.

١٦- عبد الحميد. عبد المطلب، السياسات الاقتصادية الكلية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، ط١، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣.

الملحق (١)

الأرصدة المطلقة لعدد من فقرات الميزانية العامة وحساب الارباح والخسائر في مصرف الرشيد للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٧) بملايين الدنانير

السنة	العائد (صافي الربح ام الخسارة)	حق الملكية	الايرادات	النقدية	اجمالي الموجودات	اجمالي الودائع	اجمالي الاستثمارات
٢٠٠٤	٢١٤٦٧	١٣١٦٧	٥٦٦١١	٤٧٩٤٤٨	١٣٨٨٠٩٥	١٦١٣٧٦٠	٩٧١٠٢٢٣
٢٠٠٥	١٣٤٧٥	١٣٩٧٦	٧١٧٣٥	٢٦٧٨٦٨٣	٥٣٠٨٧٠٥	٢٩٢٤٤٣٨	١٩٢٦٠٧٩
٢٠٠٦	١٠٢٤٧٩	٣١٢٠٨	١٥٨٧٥٤	٢٦٩٨٣٦٣	٥٩٣١٣١٧	٣٦٥٦٤٦٣	٢٣٥٩٣٠٤
٢٠٠٧	٢٢٨٧٥٣	٥٧٩٦١	٣٣٦١٢٤	٢٣٢٠٢٠٢	٧٤٣٣٨٨٣	٤٦٢١٦٥٩	٩١٣٩٨٥
٢٠٠٨	١٣٠٦٧٢	٨٠٨٧٣	١١٩٦١٣	٤٣٠٣٧٣٨	٧٨٠٢٣٤٨	٦٢٢٥٢٩٧	٤٣٤٨٩٥
٢٠٠٩	٥٠٨١٢	٧١١٣	١٢١٠٢٣	٥١٠١٦١٦	١٠٨٣٩٤٢٣	٨٣٩٧٢٢٧	٢٢٠٠٣٤٣
٢٠١٠	١٨٧١٥	١٧٥٢٥٨	١٥٩٤٩٩	٧٣٩١٦٦٢	١٣٧١٨٠٤٤	١١٧٥٣٩٠٠٣	٢٧٩١١٠٣
٢٠١١	١٩٦٥٥	١٨٨٨٠٨	١٧٠١٥٥	٩٤٦٣٧٤٨	١٧٦٣٠٩٥٢	١٥٨٨١٢٢٤	١٨٨٠٧٥٥
٢٠١٢	٤٨٣٦٦	١٠٦١٩٨	٢٣٤٥٧٧	٨٧١٨٨١٤	١٧٤١٤٣٤٥	١٥٤٠٦٤٠٢	١٩٠٤٣٧٢
٢٠١٣	٤٦١١٤	١٤٠٣٤٧	٣٣٤٠٠٢	١٢٥٢٠٥٢٣	٢١٥٩٩٣١٤	١٩٣٥٢٦٩٣	١١٩٦١٥٤
٢٠١٤	٤١٤٥٤	١٠٤٣٠٢	٣٤٣٧٩٥	٨٥٢٠٢٤٨	٢٠٦٩٢١٥٧	١٨٣٣٨١١٥	١٨٢٢٥٨١
٢٠١٥	١٣١١٣	١٢٢٨٣٢	٣٥٤٩٠٥	٦٠٤٤٩٠١	١٧٥٢٠٣٩٨	١٤٦٤٩١٩٨	٢٩٠٧٩٦٨
٢٠١٦	٥٧٩٨٢	١٢٧٧٢٦	٤٠٧٠٧١	٣٧٢٤٧٢١	١٦١٧٠٤٤٦	١٣٧٧١٠٣٤	٣٧٠٦٧٣٥
٢٠١٧	٤١٨٣٨	١٢١٩٣٢	٣٧٠٩٨٥	٤٤٣٣٥٨٣	١٧٣٨٦١٣٩	١٤٧٠٥١٨٣	٤٨٧٧٧٥٣

المصدر: مصرف الرشيد، الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر للأعوام (٢٠٠٤- ٢٠١٧) .